

قضايا الإصلاح الاقتصادي

٢٥ عاماً من تعزيز الديمقراطية عبر الإصلاح الاقتصادي

إشراك مجتمع الأعمال المحلي في الإصلاح: البُعد الجديد لمواطنة الشركات العالمية

إيريك هونتز

المقال في كلمات:

- الشركات متعددة الجنسيات لديها مصلحة أصيلة في تحسين البيئة المؤسسية للأسواق النامية.
- تحسين البيئة المؤسسية يؤدي إلى تكاليف أقل في تنفيذ العمل، ويعطي عائداً أعلى على الاستثمار، ويزيد من الاستدامة، ويحسن صورة منتجات الشركات لدى الجمهور.
- عن طريق زيادة مشاركة مواطني الشركة على المستوى المحلي، تستطيع الشركات متعددة الجنسيات خفض مشكلات إدارة سلسلة الفروع والمساعدة في استدامة النمو الاقتصادي.

النص مترجم عن: Engaging Local Businesses in Reform

المنشور على موقع: مدونة مركز المشروعات الدولية الخاصة للتنمية (CIPE Development Blog)

للتمكن من التعليق على هذا المقال، برجاء زيارة الموقع التالي: www.cipe.org/blog: CIPE's Development Blog



published by the

Center for International Private Enterprise

an affiliate of the U.S. Chamber of Commerce

1155 Fifteenth Street NW • Suite 700 • Washington, DC 20005 • USA

ph: (202) 7219200- • web: www.cipe.org • e-mail: cipe@cipe.org

مقدمة

العمل. وخلق الطلب على السلع والخدمات المحلية. إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. إن النمو الاقتصادي المستدام يتطلب وجود مؤسسات تدعم هذا النمو: سيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، وتنفيذ العقود. وإذا ترسخت أقدام هذه المؤسسات، فسوف توفر البيئة اللازمة لازدهار الشركات المحلية والأجنبية على السواء.

ومن هنا يجب أن يكون أحد الأهداف الرئيسية للمواطنة الجيدة للشركات، هو إعداد المؤسسات التي تحسّن من الحوكمة على المستوى المحلي، بالإضافة إلى تحسين حالة الأسواق، وهو هدف يمكن تحقيقه فقط من خلال توسيع قاعدة المشاركة مع الشركاء المحليين. وكما أوضح «دون إيبيرلي» فالتأثير الأكبر للمسئولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات، يتمثل في «إنشاء شبكة عالمية - من شركات وجمعيات الأعمال - تلتزم بسيادة القانون، ومحاربة الفساد، إلى جانب مجموعة متنوعة من الإصلاحات المطلوبة بشدة على مستوى الدولة»(1).

إدارة شركة ذات سلسلة من الفروع العالمية

الشركة ذات سلسلة الفروع هي شبكة من المصنعين والموزعين، وجار التجزئة، تشارك في إنتاج، وتسليم، وبيع منتج ما. الشيء الغائب في هذا التعريف البسيط هو أنه في السوق العالمي اليوم قد يكون هناك آلاف من الشركات مشتركة في سلسلة توريد منتج ذي وجهة نهائية واحدة.

لإظهار مدى تعقيد عملية التوريد الحديثة، يمكن أن يكون مثال إنتاج البوينج 787 «درم لاينر» مثالاً جيداً على ذلك، حيث تربط تكنولوجيا الاتصالات آلافاً من الموردين بغرض زيادة سرعة الإنتاج وتوفير تكلفة منخفضة، وبدلاً من تحقيق ذلك، سرعان ما أدت الأعطال الفنية بين المكونات وغيرها من مشاكل الجودة إلى بروز مشكلة معقدة، وبدأت الشبكة كلها في التفكك، إن التغلب على هذه المشكلات وتحسين شبكة التوريد أخرجت الإنتاج لمدة سنتين تقريباً (من المخطط إطلاق درم لاينر عام 2010)، وكبدت شركة بوينج خسارة بالملايين في الإيرادات والغرامات نتيجة الفشل في تنفيذ العقود.

على مدار العقدين الماضيين، قامت العديد من الشركات متعددة الجنسيات - مدفوعة بالرغبة في الحفاظ على ميزة تنافسية، وزيادة الربحية - بالتوسع في سلسلة فروعها أكثر فأكثر في العالم النامي. ومع وصول شبكات هذه الفروع إلى دول أقل مستوى من حيث تطور المؤسسات السياسية والاقتصادية، وجدت الشركات متعددة الجنسيات نفسها تعمل في بيئات تكن القليل من الاحترام لسيادة القانون، مع ضعف مستوى حماية حقوق الملكية - الفكرية والمادية - إلى جانب انتشار الفساد، مما أوجد تحديات جديدة أمام إدارة سليمة لسلسلة الفروع، من الناحيتين الاقتصادية والأخلاقية.

لقد انطوى التوسع في سلسلة فروع هذه الشركات على المستوى الدولي، على قدر من المخاطرة، وسرعان ما تعلمت العديد من الشركات - بعد أن قطعت مشواراً صعباً - أن التعاقد يمكن أن يختفي بين ليلة وضحاها، وأن سن قوانين جديدة في البلدان المضيئة يمكن أن يحد من ميزة التكلفة المنخفضة للتعاقد مع وكلاء محليين، وأن البيروقراطية المرهقة يمكن أن تؤثر بشكل خطير على سير العمل. في هذه البيئات المؤسسية غير المواتية، وجدت الشركات متعددة الجنسيات - الملتزمة بالعمل بطريقة أخلاقية ومسئولة - أنه من الصعب ضمان تطبيق نفس المعايير من قبل الوكلاء المحليين، وأدى ظهور موجة من الفضائح - تراوحت بين لعب الأطفال الملوثة بالرصاص، وتشغيل الأطفال دون السن القانونية في المصانع في البلدان الخارجية - إلى انكشاف حجم المشكلة، ومن أجل مواجهة هذه التحديات، أصبح لزاماً على الشركات إدراك الحاجة إلى تدشين حقبة جديدة من المواطنة العالمية للشركات.

إن مواطنة الشركات - أو المسؤولية الاجتماعية للشركات - يُنظر إليها غالباً على أنها انخراط الشركات في أنشطة خيرية تفيد فقط المجتمعات التي تعمل بها، وهي نظرة قاصرة، وغير كافية في مجتمع الأعمال العالمي. إن المساهمة الأكثر ملائمة - والتي يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقدمها - هي مساعدة البلدان النامية على دفع نموها الاقتصادي، وإلى حد بعيد، هم يفعلون، وذلك - ببساطة - عن طريق توفير فرص

معظم الدول التي تعمل بها الشركات متعددة الجنسيات لديها تشريعات عمالية وبيئية لتنظيم العمل. إلا أن هذه القوانين لا تطبق بصفة مستمرة. وحاليًا، تنفق الشركات ملايين الدولارات في عمليات التفتيش على سلسلة مورديها واعتمادهم. حيث تظهر الدراسات أن 84% من مديري سلسلة التوزيع ينفقون سنويًا حوالي 52 يومًا في تناول موضوعات الالتزام. بينما ينفق الـ 14% المتبقون منهم أيامًا أكثر من ذلك (3). إن الموارد التي تم استثمارها في الإشراف الدائم على سلسلة الموزعين، يمكن إنفاقها بشكل أفضل على تطوير قدرات مؤسسات العمل المحلية. بحيث تستطيع هذه المؤسسات دفع الحكومة للقيام بدورها المطلوب كذراع قادرة على تطبيق القانون.

وبينما من السهل الحديث عن ضرورة تطبيق الحكومات لقوانينها القائمة، فإن الحقيقة أن الإصلاحات اللازمة لا يتم تنفيذها بسهولة. فالتغيير يجب أن يبدأ بالإصلاحات القانونية والاقتصادية المكثفة. ويشمل ذلك إعداد نظام شامل لحقوق الملكية والترخيص بالعمل. فتكامل قوانين العمل، وصيانة حقوق الملكية يحد من حجم القطاع غير الرسمي، ويرفع في نفس الوقت إيرادات الضرائب لتنفيذ المزيد من الإصلاحات (4). التي غالبًا ما ستجد معارضة قوية من جانب المستفيدين من ثغرات النظام القانوني. لكن جهود التأييد الصلبة والواسعة لمجتمع الأعمال المحلي الراسخ والموحد هي التي تستطيع وحدها التغلب على هذه الممانعة.

إن المجتمع الدولي والشركات التي تعمل في هذه البلدان يجب أن تقدم دعمها للإصلاحات المحلية، فإقحام الشركات للقيام بدور المنفذ للقوانين السارية - مثلما تفعل بعض المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية - يحرف الأنظار عن الهدف الأكبر، وهو خلق قدرات محلية مستقلة لتأييد سياسات رشيدة وتطبيقها. وبدلاً من ذلك فعلى المجتمع الدولي العمل مع الشركات متعددة الجنسيات لتحسين المؤسسات المحلية والحكم المحلي، وهو التعاون القائم بالفعل مع مبادرات تطوعية مثل حوكمة الشركات، وقواعد عمل الشفافية الدولية لمكافحة الرشوة.

إن إنتاج وتوزيع وبيع السلع والخدمات أصبح معقدًا بشكل متزايد في العديد من القطاعات الأخرى أيضًا. فالاتفاقيات اللوجيستية بين الشركات المتنوعة ومورديها، في جميع مراحل سلسلة التوريد تتطلب التعاون على المستوى العالمي. إن الموردين المستقلين قد يتكاملون رأسياً بالكامل مع شركة واحدة، أو قد يبيعون منتجات متشابهة لعدة شركات (2). وبغض النظر عن هيكل أعمالهم، فقد توسع الموردون في العقود الماضية للقيام بالأدوار المعقدة المتزايدة، وبصفة خاصة في البلدان النامية.

لقد كان التقدم في تكنولوجيا المعلومات حاسمًا في فتح المجال أمام التوسع في سلسلة التوريد. ولكن سرعان ما أصبحت العوائق أمام التكامل واضحة، فمعظم الشركات أنشأت شبكات تكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصالات بكفاءة تامة أو شبه تامة. ولكن هذه الشبكات ليست كافية وحدها. ومن أجل أن يخطو العالم خطوته التالية الكبرى نحو تجارة حرة وعادلة بين الدول، يجب أن تقوم جميع الأطراف المشاركة بإجراز المهمة الأكثر صعوبة، وهي الإصلاح المؤسسي. ويجب على الشركات أن تقوم بدور قيادي في تعزيز الإصلاح من خلال الشراكة مع الشركاء المحليين. وجعل الحوكمة والبيئة الصديقة للأعمال في البلدان النامية عنصرًا أصيلاً في السوق العالمي. مثلها في ذلك مثل المواد الخام أو الأيدي العاملة.

دور مواطنة الشركات في الأسواق النامية

في البلدان النامية - حيث تمثل قاعدة سلسلة التوريد للشركات الدولية - تغيب الحكومات والمؤسسات بشكل كبير عن المناقشات الدائرة حول مواطنة الشركات. فعلى سبيل المثال، الشكوى العامة من استغلال أحد الموردين لعمالة الأطفال في مصانعها، تركز بصورة نمطية على الشركات متعددة الجنسيات، وليس على السلطات التي أهملت توفير البنية التشريعية اللازمة لتطبيق القوانين التي وضعتها بنفسها. وغالبًا ما تكون تكلفة القيام بالأعمال في البلدان النامية عالية بشكل مصطنع، نتيجة انتشار الفساد والبيروقراطية، وإذا أرادت الشركات خفض هذه التكاليف، فالأمر يحتاج إلى تنفيذ إستراتيجية طويلة الأمد لإشراك مجتمع الأعمال المحلي.

كيف تساعد جمعيات مجتمع الأعمال المحلي في الإصلاح

- توحد أصوات مجتمع الأعمال المتنوعة في مناقشة السياسات.
- تنادي باستخدام إجراءات تسجيل أسهل.
- تدعم سيادة القانون واللوائح المساعدة للأعمال.
- تشجع أعضائها علي اعتماد معايير مكافحة الفساد
- تسلط الضوء علي أهمية حوكمة الشركات وأخلاقيات العمل.
- تعتبر مصدر معلومات للحكومة والإعلام والعامه.
- تعمل كمراقب علي الحكومة. وتنادي بمزيد من الشفافية والمساءلة.

وعن طريق إيجاد طرق خلاقة لمساعدة منظمات الأعمال المحلية ليصبح صوتها مسموعاً في عملية صياغة السياسات - من خلال الدعم المالي، أو الفني، أو الاستشاري - تستطيع الشركات متعددة الجنسيات أن تحسن بصورة كبيرة من تأثير مجموعات العمل الأساسية هذه. ومع التأييد الفعال لسيادة القانون، والقواعد، والتشريعات، واللوائح التي تؤثر على الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية على حد سواء، سوف تنخفض تكلفة تنفيذ الأعمال، وتحسن جودة إدارة سلسلة الفروع.

الوضع الراهن لمواطنة الشركات

ترسخت العولة إلى الحد الذي يجعل قيام شركة متعددة الجنسيات بتنفيذ أعمال في أي مكان، بمثابة قيامها بالأعمال في كل مكان. وبالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، كما بالنسبة للملايين من المشروعات المحلية الصغيرة والمتوسطة، يعتمد النجاح النهائي على الاستقرار والثقة، فبدون توفيرهما عن طريق الدور القوي للقانون، تصبح جميع الأعمال أياً كان حجمها معرضة للخطر.

إن الشركات متعددة الجنسيات لديها مصلحة أكيدة في سيادة مفهوم مواطنة الشركات للمشاركة في تحسين الحكم المحلي. إن مواطنة الشركات ليست

وعن طريق الالتزام بالشفافية والمساءلة - في جميع سلاسل التوزيع التابعة لها - تستطيع الشركات محاربة الفساد، والقيام بخطوة مهمة نحو تحسين عملياتها وسمعة منتجاتها ومناخ العمل في البلدان المضيفة، وتكون الخطوة التالية هي إشراك الشركاء المحليين - مؤسسات العمل المستقلة، والغرف التجارية، ومراكز الأبحاث الاقتصادية - في دعم التغيير المؤسسي.

العمل مع مجتمع الأعمال المحلي

في أوقات الرخاء الاقتصادي يمكن للعديد من الشركات متعددة الجنسيات قبول الفساد والانحرافات كحقيقة بسيطة من حقائق الحياة، وأن تتسامح مع المشكلات المؤسسية الكامنة في البلدان التي تعمل فيها. ولكن في البيئة الاقتصادية الحالية - التي تتسم بالتحديات - يصبح لزاماً على الشركات متعددة الجنسيات إدراك مصلحتها الواضحة في دعم التطوير المؤسسي في البلدان التي تعمل بها، من أجل خفض كلفة الأعمال وزيادة عائد استثماراتها.

إن الفهم التقليدي لإمكانية خفض التكلفة وزيادة عائدات الاستثمار غالباً ما يستدعي للأذهان أخطاء الشركات وسلوكيات الفساد، غير أن المواطنة الجيدة للشركات تلقي الضوء على أسلوب مختلف جد الاختلاف لتحقيق النجاح في العمل. وعلى المدى البعيد، يمكن للشركات العاملة في البلدان النامية تحقيق زيادة في أرباحها وخفض المخاطر - فقط - عن طريق تحسين البيئة المؤسسية في هذه البلدان. ويجب على الشركات متعددة الجنسيات أن تشجع على إنشاء مؤسسات أقوى، وطريقها، الوحيد لبلوغ هذا الهدف يمر عبر التعاون مع الشركاء المحليين، من خلال دعم جهودهم الإصلاحية.

وبالإضافة إلى التركيز على المهمة العاجلة المتمثلة في إدارة مخاطر سلسلة الموزعين - من خلال الاستخدام المكثف للمراجعات والتفتيش على المصانع - يجب على الشركات أن تقدم دعمها للمنظمات المحلية التي تدافع عن شركات الأعمال المحلية، التي تمثل سلسلة مورديها، ومن خلال العمل مع هذه المنظمات، تستطيع الشركات متعددة الجنسيات أن تبدأ في صياغة تطوير المؤسسات التي ستتولى إدارة سلسلة فروعها بسهولة أكبر. ويجب عليها في الواقع أن تقوم في نهاية المطاف بتغيير العديد من عمليات التفتيش الداخلي على سلسلة فروعها.

الخلاصة

بينما تنتشر الشركات سلسلة فروعها حول العالم، تبرز الحاجة إلى نهج جديد لمواطنة الشركات. فالشركات متعددة الجنسيات عليها أن تضمن بشكل تقليدي سلامة عملياتها خارج بلادها اجتماعياً وبيئياً؛ لأن اضطلاعها بتطبيق القوانين على الشركات التي تتعامل معها وحدها لا يجدي على المدى الطويل. فلن تستطيع الوصول إلى الشركات المحلية الأخرى - التي لا تشترك مباشرة في سلسلة فروع الشركات متعددة الجنسيات - مما يترك آلاف الشركات المحلية، وملايين الموظفين بها، يعملون في فراغ قانوني وتنظيمي.

إن بناء قدرات التأييد لمنظمات العمل المحلية، هو الطريق الذي يجعل الشركات متعددة الجنسيات تتخلص من دور المنفذ للقوانين. وهو الدور الذي تُرغم على القيام به حالياً، ومن ثم يمكنها خفض تكاليفها بينما ترفع من درجة الشفافية والاستقرار في الأسواق النامية. الأمر الأكثر أهمية، أن مزايا سيادة بيئة مؤسسية متطورة، تتعدى كونها مجرد مزايا تنافسية لعمليات الشركات متعددة الجنسيات ومورديها، فسيادة القانون، وحماية حقوق الملكية، والنظام القضائي الفعال، كلها عوامل أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في اقتصاديات السوق والديمقراطيات على حد سواء، وهي بذلك عوامل حاسمة في عملية التنمية.

إن خلق مناخ ملائم للأعمال، يقدم الحوافز للشركات ويوفر الفرص لجمع الثروات في الاقتصاد الرسمي، يمثل عنصراً رئيسياً من عناصر التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تمكين شركات الأعمال المحلية للمشاركة في الإصلاحات. إن المساهمة الأكثر فعالية - التي يمكن للقطاع الخاص أن يساعدها بها الدول على إنشاء نظم مؤسسية فعالة - هي دعم منظمات الأعمال المحلية التي يمكنها أن تصبح الصوت المعبر عن هذه الشركات، فلهذه المنظمات القدرة على تحديد المشكلات، وتقديم الحلول، ودفع صناعات القرار نحو القيام بالإصلاحات اللازمة، وبناءً على ذلك، يجب أن يكون دعم عمل هذه المنظمات جزءاً من جهود مواطنة الشركات حول العالم (٧).

إن عملية بناء المؤسسات، وتطبيق الحوكمة، وتعزيز سيادة القانون ليست عملية سهلة أو قصيرة الأمد. ولذا فعلى جميع الشركاء التحلي بالصبر، وبذل الجهد، فالعائد يستحق بالفعل. إن الحكم بطريقة أفضل ليس مفيداً فقط لممارسة الأعمال، بل إنه الإجابة على معظم المشكلات التي تعاني منها البلدان النامية، وبناء قدرات مؤسسية محلية

عملاً خبيراً، بل الأكثر من ذلك هي جزء لا يتجزأ من نموذج عمل الشركات، وتنفيذ تحسينات حقيقية في عملياتها. فالحوكمة الرديئة تزيد من تكلفة القيام بالأعمال، وتؤدي إلى عدم استقرار السوق، وتجلب المخاطر مع كل قرار يجب على الشركة أن تتخذه، فالشركات متعددة الجنسيات سوف تستفيد استفادةً كبيرة كلما حسنت البيئة المؤسسية التي تعمل فيها. بالإضافة إلى استفادة مجالات التنمية في البلدان التي تشكل الروابط بين سلسلة الموزعين العالمية.

هذا هو الوضع الراهن لمواطنة الشركات، حيث تمتد مزايا مواطنة الشركات لأبعد من الشركات متعددة الجنسيات، وسلسلة موزعيها، ومن خلال دعم مبادرات التأييد ومجموعات العمل المحلية، تساهم الشركات متعددة الجنسيات وسلسلة فروعها في إيجاد بيئة عمل أفضل، وهو في المقابل يزيد من فرص العمل، ويخلق أسواقاً جديدة، ويمهد الطريق أمام الشركات المحلية، وعلى نفس القدر من الأهمية تكون مزايا الحكم الديمقراطي، فعندما تشترك منظمات القطاع الخاص المحلية في تأييد السياسة العامة، سوف يكون لمئات أو حتى آلاف من المشروعات الصغيرة والمتوسطة صوت مسموع في المناقشات السياسية.

وبينما تخطو منظمات الأعمال المحلية خطوات واسعة لتأييد تبني سياسات اقتصادية أفضل، وتطبيق القوانين الحالية - وتضمن نصيباً متكافئاً لكافة شركات الأعمال المشاركة - تتزايد الشفافية، ويتعزى الفساد، وتنخفض التكلفة. ففي تقرير عام ٢٠٠٥، قدر مركز الأبحاث الروسي «مؤسسة INDEM أن الفساد يكلف الشركات - المحلية والدولية - التي تعمل في روسيا ٣١٦ مليار دولار، بمتوسط يصل إلى ١٣٦٠٠٠ دولار للفرد (٥). وفي الهند تختفي بالكامل ٢٥٪ من نفقات البنية الأساسية بكل بساطة (١). وعن طريق احتضان مجموعات عمل محلية قوية، تستطيع الشركات متعددة الجنسيات أن تساهم في الحد من الفساد، وتفيد المجتمع، وتخفف التكلفة لمورديها ولنفسها هي أيضاً.

وعن طريق الاستثمار في تحسين القدرات المؤسسية المحلية والحكم المحلي، يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تظهر التزامها طويل الأجل ببناء الإطار المؤسسي الذي يعزز النمو المستقبلي في الأسواق الناشئة. وعن طريق استثمارات بسيطة في المنظمات المحلية لمساعدتها على تأييد زيادة الشفافية في الحكومة، وتطبيق التشريعات، سوف تصبح الشركات متعددة الجنسيات قادرة على خفض التكلفة المصاحبة لعمليات المراقبة والمراجعة المستمرة لسلسلة فروعها.

